

## الدرس الخامس عشر

### خلاصة البحث في آية النفر:

تقدم الكلام و تصوير الاستدلال بآية النفر على كون وجوب التفقه إرشادياً أو نفسياً و خلاصة ما يمكن أن يقال في الاستدلال بهذه الآية خمسة مطالب:

المطلب الأول: قلنا إنّ جملة «لينذروا» قرينة على كون وجوب التفقه في هذه الآية إرشادياً لا نفسياً مولوياً.

المطلب الثاني: إنّ كلمة «التفقه» في هذه الآية مطلقة تشمل التفقه الاجتهادي والتفقه التقليدي، وعليه فلا يمكن الاستدلال بهذه الآية الشريفة على وجوب الاجتهاد وجوباً كفائياً.

المطلب الثالث: إنّ الآية الشريفة لا تدل على وجوب الاجتهاد بالمعنى الحديث، وغاية ما تدلّ عليه الآية أن يقوم بعض الأشخاص بالتوجه إلى المدينة ليلموا الأحكام الشرعية من النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) أو الإمام المعصوم (صلى الله عليه وآله) ثم يعودوا إلى أقوامهم وينقلوا لهم ما تعلّموه من أحكام الشرعية، ولذا يمكن الاستفادة من الآية الشريفة في بحث خبر واحد فقط لا استنباط الأحكام من أدلةها الشرعية

المطلب الرابع: جملة «لعلهم يذرون» إذا قلنا بأنّها تصلح كقرينة على إرشادية وجوب التفقه في الآية، فلا يمكن استفادة الوجوب الكفائي منها، وإذا قلنا أيضاً بأنّ تقسيم الواجب إلى: عيني وكفائي هو من مختصات الأحكام المولوية: فلا يمكن استفادة الواجب الكفائي أيضاً من هذه الآية، سواء كانت جملة «لعلهم يذرون» صالحة للقرينية على الإرشادية أو لم تكن، وإذا قلنا بأنّ «لعلهم يذورن» ليست قرينة على الإرشادية كما ذكرنا سابقاً وكان الواجب

## صفحه 49

الكفائي من مختصات الواجبات الشرعية المولوية، أمكن استفادة الوجوب الشرعي المولوي للإجتهاد من هذه الآية، ولكن مع الأسف لم تبحث في علم الأصول بحثاً وافياً، وهي أنّ هذا التقسيم هل يختص بالواجبات الشرعية أو يشمل الواجبات العقلية أيضاً، كما هو الحال في مسألة القدرة، والحكم، والعرف وغيرها.

المطلب الخامس: وردت روایتان في ذيل الاستدلال بهذه الآية مؤيدتان لصحة استفادة الواجب الكفائي من الآية الشريفة كما ذهب إليه بعض الأعاظم، ولكن مادمنا نحن والآية فقط فإنّها لا تدلّ على الوجوب الكفائي للإجتهاد بنحو الوجوب الشرعي المولوي، ولكن مع ضميمة هاتين الروایتين يمكن القول بإمكانية استفادة الوجوب الكفائي من الآية الشريفة، وهم:

الرواية الأولى: «وسائل الشيعة» في أبواب صفات القاضي، الحديث 10 - الباب 11، روایة عبد المؤمن الانصاری (وقد ذكر في

الرجال باسم عبد المؤمنين بن القاسم بن قيس الانصاري، وهو معروف وثقة، قال: قلت لأبي عبدالله: إنّ قوماً يروون أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «اختلاف أمتى رحمة».

فقال(عليه السلام): صدقوا.

فقلت: إن كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب.

فقال: «ليس حيث تذهب وذهبوا، إنما أراد قوله الله عزوجل (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) فأمرهم أن ينفروا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ويتعلّموا ثم يرجعوا إلى قومهم ويعلمونهم، إنما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنما الدين واحد إنما الدين واحد»<sup>(1)</sup>.

قلنا إن البعض ذهبوا إلى أن هذه الرواية تؤيد القول باستفادة الوجوب

1 - وسائل الشيعة، ج 18، الباب 11 من أبواب صفات القاضي، ح 10.

## صفحة 50

الكافائي للاجتهداد من الآية، لأن الإمام الصادق(عليه السلام) يقول في هذه الرواية: «فأمرهم» أي أوجب عليهم أن ينفروا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله).

نظر الاستاذ:

ولكنه كماترى، فغاية ما تدلّ عليه هذه الرواية هو أن يتوجه بعض المؤمنين لسماع الأحاديث والأحكام الشرعية من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم يتوجهوا إلى أقوامهم لتعليمهم، ولا تدلّ على الاجتهداد بالمعنى والحديث.

وما يقال من أن الاجتهداد في ذلك الزمان كان سازجاً بحيث يصدق على هذه النمط من تعلم العلوم الشرعية كما ذهب إليه بعض المحققين وحاولوا إثبات وجود الاجتهداد في كل زمان فجوابه: إن هذه التوسعة في معنى الاجتهداد غير صحيحة، فالمقصود من الاجتهداد في هذه البحث هو استنباط الأحكام من أدلةها الشرعية لا سماع الأحاديث فقط، وعليه فالرواية الشريفة لا تكون مؤيدة لاستفادة الوجوب الكافي للإجتهداد من الآية.

الرواية الثانية: «وسائل الشيعة» الباب 8 من أبواب صفات القاضي، ح 65، في (عيون الاخبار) و(العلل) للصدوق محمد بن على بن الحسين بساندته عن الفضل بن شاذان عن الرضا(عليه السلام) في حديث قال: «إنما أمروا بالحج لعلة الوفادة إلى الله عزوجل... إلى أن قال: مع ما فيه من التافق ونقل أخبار الأئمة إلى كل صقع وناحية كما قال الله عزوجل: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)»<sup>(1)</sup>.

أما السندي: فعندما يقول الصدوق (قدس سره) ، بسندى عن الفضل بن شاذان، فقد ذكر رجال السندي إليه، وذكرهم المقدس الارديبلي (قدس سره) في جامع الروايات حيث نرى من بين رجال السندي المذكور رجلين، أحدهما غير مذكور في الرجال، والثاني

1 - وسائل الشيعة، ج 18، الباب 8 من أبواب صفات القاضي، ح 65.

مذكور ولكن لم يُؤكّد، والأول هو عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار، والثاني علي بن محمد بن قطيبة، ولهذا فالرواية غير معتبرة.

أمّا الدلالة: فمحل الشاهد من هذه الرواية قوله(عليه السلام) «مع ما فيه من التفقه في الدين ونقل أخبار الأئمة إلى كل صقع وناحية» ولكنه كماترى حيث لا تدل على المطلوب اطلاقاً، بل يمكن الاستفادة منها في تأييد ما ذهبنا إليه من أن المراد بالتفقه في الآية هو نقل الأخبار فقط كما صرحت به الرواية هذه، وعليه لا يمكن استفاداة الوجوب الكفائي من الآية الشريفة.